رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٢٣ / ١١/ ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ١٢ / ٣ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٥

توظيف التحالفات الامريكية في استراتيجية الرئيس أوباما لاحتواء الصين

Employing U.S. Alliances in President Obama's Strategy to Contain China

الباحث:كرار حسن علي
أ. د. سهاد إسماعيل خليل

Karrar Hassan Ali
Prof. Dr. Suhad Ismail Khalil

جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

Al-Nahrain University / College of Political Science

Karrar.psp22@ced.nahrainuniv.edu.iq
Se.suhad9@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

نحاول في هذا البحث استكشاف مركزية التحالفات في الاستراتيجية التي اطقتها ادارة الرئيس باراك أوباما بعنوان (التوازن في اسيا) لاحتواء الصعود او "التهديد الصيني"، اذ لطالما لعبت شبكة التحالفات الامريكية التي انشاتها بعد الحرب العالمية الثانية دورا أساسيا في استراتيجية الاحتواء للاتحاد السوفيتي السابق، خلال حقبة الحرب الباردة. وقد حاولت إدارة أوباما اتباع ذلك النهج التحالفي لاحتواء الصين، باعتباره نهجا اقل كلفة وأكثر فاعلية بالنسبة للولايات المتحدة، لا سيما بعد ان استنزفت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش الابن والمحافظين الجدد طاقة الولايات المتحدة في شن الحروب، والتوسع في الالتزامات والانخراط في القضايا العالمية، فحاولت إدارة أوباما تقليل ذلك الانخراط في الصراعات حول العالم، والتحلل من الالتزامات المكلفة تجاه القضايا العالمية، واتباع نهج جديد يعتمد على التحالفات والشراكات الدولية، للحفاظ على المصالح الامريكية.

الكلمات المفتاحية: "التحالفات الامريكية" ، "التوازن في اسيا" ، "استراتيجية احتواء الصين"، "التوازن من خارج المجال".

Abstract

Through this research, we try to explore the centrality of alliances in the strategy launched by the administration of President Barack Obama entitled "Balance in Asia" to contain the rise or "Chinese threat", as the network of American alliances established after World War II has always played a key role in the containment strategy of the former Soviet Union, during the Cold War era. The Obama administration has tried to follow this alliance approach to contain China, as it is a less costly and more effective approach for the United States, especially after the administration of President George W. Bush and the neoconservatives drained the energy of the United States in waging wars, expanding commitments and engaging in global issues .

Keywords: "US alliances", "balance in Asia", "China's containment strategy", "balance from outside the field".

المقدمة

انتهت حقبة المحافظين الجدد سنة ٢٠٠٩، مخلفة وراءها حربين استنزافيتين في أواسط اسيا وغربها، وانخراط كامل للولايات المتحدة الامريكية في الحرب على الإرهاب، وأزمة مالية عالمية أكثر استنزافا للخزينة الامريكية، وتوترات متعددة في مناطق مختلفة من العالم.

وجاءت إدارة أوباما الى البيت الأبيض بعقيدة مختلفة، ورؤية مختلفة حيث الصعود الصيني المتنامي، جنبا الى جنب مع روسيا المتوثبة لاستعادة مجدها ونفوذها في مجالها الحيوي والعالم، وتقاربهما الملحوظ في القضايا الدولية، ومع

بعض القوى الإقليمية الصاعدة والتعديلية، فضلا عن التحديات والتهديدات الناشئة في القرن الحادي والعشرين، مثل التغير المناخي، والامن السيبراني، والانتشار النووي، والإرهاب الدولي والاوبئة، وغيرها.

وقد أدركت إدارة أوباما أن لا طاقة للولايات المتحدة في مواجهة كل تلك التحديات منفردة، وغيرت النهج الاستراتيجي تجاه القضايا التي لا تراها ملحة لأمنها القومي، وأطلقت استراتيجية "التوازن في اسيا" نتيجة لتقييمها للبيئة الاستراتيجية الدولية، اذ اعتبرت تلك الادارة ان التحدي الأساسي للهيمنة الامريكية يكمن في اسيا، وليس "الإرهاب " ولا في أي شيء او أي مكان اخر.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في محاولته تسليط الضوء على أهمية التحالفات كأداة قوة أساسية في الاستراتيجية الامريكية، حيث توظف هذه التحالفات، للحفاظ على المصالح والتوازنات في ظل البيئة الاستراتيجية المتغيرة.

إشكالية البحث: تتمحور الإشكالية حول السؤال عن: مدى أهمية التحالفات والشراكات الامريكية في ظل التحولات في البيئة الاستراتيجية الامريكية. وعن كيفية توظيفها في للحفاظ على التوازنات الدولية والمصالح الامريكية.

فرضية البحث: تتمثل الفرضية بفكرة ان الولايات المتحدة الامريكية اتخذت من التحالفات كمرتكز لاستراتيجية التوازن في اسيا، واداة فاعلة في محاولة احتواء "التهديد الصيني".

هيكلية البحث: يشتمل البحث على ثلاث مطالب أساسية، واستنتاجات وخاتمة، يتناول المطلب الأول استراتيجية الامن القومي للرئيس أوباما. وفي **المطلب الثاني** يتناول المقاربات النظرية لاستراتيجية التوازن في اسيا (احتواء الصين)، والمطلب الثالث، سيكون حول توظيف التحالفات والشراكات الاستراتيجية، في ضوء استراتيجية التوازن.

المطلب الأول: الإطار العام لاستراتيجية الامن القومي في عهد بارك أوباما

أولا، عناصر الاستراتيجية

بعد مرور أكثر من سنة على تولي أوباما زمام السلطة في ٢٠٠٩، ، أعلنت ادارته وثيقة الأمن القومي الأميركي في ٢٧ في مايو/أيار ٢٠١٠ ، بموجب قانون(Goldwater-Nichols Act) [١]. وجاءت الاستراتيجية مثقلة بالأولويات والتحديات، وسلطت الأضواء على قضايا الامن القومي الضاغطة على الإدارة الجديدة، كالحرب – الموروثة – على الإرهاب ، وحربيّ العراق وافغانستان، والانتشار النووي، فضلا عن التهديدات الناشئة في البيئة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين كالتغير المناخي والتهديدات السيبرانية، والاوبئة، وغيرها.

ولكن العنصر الأكثر حداثة في استراتيجية الأمن القومي هو دعوتها إلى تحديث بنية التعاون الدولي لمواجهة التهديدات الناشئة واستيعاب القوى الصاعدة [٢]. وبالنظر الى حجم الوثيقة (٦٠ صفحة)[٣]، وتزاحم الأولويات والاهداف، فقد اختلف الباحثون في مدى الانسجام مع استراتيجية الإدارة السابقة او القطيعة معها، ولكن على الرغم من ان هناك بعض التكرار لبعض الأهداف والعبارات العمومية، وخاصة فيما يتعلق بقضايا الإرهاب وتحدياته، الا ان ثمة اختلافا واسعا في تقييمها للتهديدات الناشئة، علاوة على العقيدة او المبدأ، وأيضا النهج الاستراتيجي المتبع [٤].

يشير بعض الباحثين الى استعانة اوباما بمجموعة من الشخصيات ذات الخبرة في الشؤون الدولية والسياسة الخارجية لتبني بعض قضايا الامن القومي والشؤون الدولية وتضمينها في نص الوثيقة المعتمدة، كتعويض عن نقص الخبرة لديه في هذا الشأن لقصر تجربته السياسية، اذ عوّل على نائبه (جوزيف بايدن) ذو الخبرة الواسعة فيما يتعلق بالشؤون الخارجية، لاستكشاف الأفكار ووضع الاستراتيجيات العامة، الى جانب وزيرة الخارجية (هيلاري كلينتون) التي أسهمت بشكل كبير في صنع السياسة الخارجية وتركز اهتمامها على القضايا العالمية العاجلة للقرن الحادي والعشرين بدلا عن القضايا الجيوبوليتيكية للماضي القريب على نحو متزايد[٥].

ثانيا، عقيدة أوباما

ان تحديد عقيدة الرئيس هي محاولة لوضع وصف اختزالي لنهجه السياسي وادائه في القضايا الاستراتيجية، لا سيما تلك المتعلقة بالأمن القومي الأمريكي، ولا يوجد رئيس مثالي أو واقعي على الدوام، ولكن كما لاحظ ريتشارد هاس، رئيس مجلس العلاقات الخارجية في واشنطن، فإن "المعركة بين الواقعيين والمثاليين تشكل خط الصدع الأساسي في المناقشة الدائرة حول السياسة الخارجية الأميركية". ومن هنا كان أحد ردود الفعل بين الليبراليين على سنوات حكم بوش، هو التراجع عن "المثالية" نحو "الواقعية"، حيث تتصرف الولايات المتحدة بحذر، وقبل كل شيء وفقاً للمصالح الوطنية وليس بالضرورة وفقا للضرورات الأخلاقية[٦].

وفي هذا الشأن كتب أستاذ الشئون الدولية بجامعة جورج مايسن الأمريكية كولن دوك في "عقيدة أوباما" ، ورأى انها ترتكز على محورين رئيسيين، هما: [٧]

المحور الأول: (تقليل الانخراط الأمريكي في الشئون الدولية)، مقابل التركيز على الشؤون الداخلية، من أجل بناء الولايات المتحدة، وتمرير مشاريعه الليبرالية، حيث يرى اوباما أن حفاظ الولايات المتحدة على مكانتها العالمية في ظل المتغيرات الدولية، وصعود القوى العظمى المنافسة، يرتكز بالأساس على الداخل الأمريكي، وهو التوجه الذي أكده أوباما في استراتيجيته للأمن القومي الأمريكي لعامي ٢٠١٠ و٢٠١٥.

وقد ظهر هذا التوجه جليا في ازمة سوريا على سبيل المثال، حيث امتنع أوباما من التدخل العسكري هناك، بالرغم مما قيل عن استخدام السلاح الكيمياوي من قبل الحكومة السورية ضد المعارضة، وهو الخط الأحمر الذي كان قد أعلنه أوباما للتدخل العسكري في سوريا [٨].

المحور الثاني: (السعي لاحتواء الخصوم) الصين، وروسيا، وإيران، وتقديم التنازلات لهم على أمل تغيير سلوكهم المعادي للولايات المتحدة على الصعيد الدولي. اذ ينظر اوباما – حسبما يشير الكاتب – إلى أن تقليل الانخراط والوجود الأمريكي المباشر في الساحة الدولية، وانتهاج سياسة أكثر استيعابا ومرونة للأخطار الدولية والخصوم، من شأنها أن تجعل العالم أكثر أمنا، وهذا عكس توجهات التيار الليبرالي التدخلي الذي يركز على زيادة الانخراط الأمريكي في الشئون الدولية من أجل استقرار النظام الدولي[٩].

وكانت تبدو هذه الرؤية راسخة في توجهات أوباما حتى قبل ان يصبح رئيسا، حيث قطع وعدا في حملته الانتخابية بالانخراط مع زعماء "الدول المعادية" للولايات المتحدة، ذلك لأن الأنظمة الاستبدادية بحسب رؤية اوباما تصبح أقل ميلاً إلى عقد الصفقات معك إذا كنت تتحدث بإصرار عن الإطاحة بها [١٠].

وقد أطلق بعض الباحثين على عقيدة أوباما تسمية (القيادة الجماعية، او القيادة من الخلف) [١١] وهي عبارة تختزل "النهج الأوبامي" – ان صح القول – في الشؤون الاستراتيجية الخارجية، والتي ازاحت مبدأ "الضربة الوقائية" في استراتيجية جورج دبليو بوش عن موقع الارتكاز، واحالتها الى الهامش. ومع ذلك، فان أوباما نفسه حين سُئل عن عقيدته السياسية عام ٢٠١٥ قال: "العقيدة هي أننا سنشارك، لكننا نحافظ على كل قدراتنا" [١٢]. وهذا ينسجم مع مبدا تقليل الانخراط في القضايا التي يعتبرها أوباما هامشية في الشؤون الدولية، ولكنه لا ينفي وجود بعض الامتداد لعقيدة بوش في استراتيجيته، حيث استخدمت القوة العسكرية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

ثالثا، أولويات الامن القومي الأمريكي في ضوء الاستراتيجية الشاملة

وضع أوباما أولوياته بناء على نمط تفكيره كواقعي يعرف حدود القدرة الامريكية ، وليبرالي يسعى الى نشر ايديولوجيته حول العالم، بعد ان ترسخ النهج المشترك بين الليبراليين الاميون والمحافظون الجدد في حقبة التسعينيات، بدمج المصالح الامريكية بالنظام العالمي، حيث أضحت العولمة هي العنوان الجامع لتلك القيم والمصالح.

وعلى قاعدة أن ما يحدث داخل الولايات المتحدة سيحدد قوة الولايات المتحدة ونفوذها بالخارج، كان التعامل مع مستويات التهديد ينطوي على طيف واسع من التحديات والمخاطر كالإرهاب، والكوارث الطبيعية، والهجمات السيبرانية، والأوبئة، ومنع انتشار الأسلحة النووية، وغيرها، ولكن الأهم هو محاولة احتواء الصين ودفعها عن تحدي الهيمنة الامريكية، وذلك من خلال عدد من الأدوات والوسائل التي اقرتها استراتيجية الامن القومي لعام ٢٠١٠. التي بنيت على ثلاث "قناعات استراتيجية" لتحقيق الهدف الشامل للاستراتيجية: [١٣] الأولى، هي العلاقة بين سياسة الولايات المتحدة الخارجية واقتصادها، حيث فرضت الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨، منظورا جديدا للقدرات الامريكية. **ثانيا**، كانت الولايات المتحدة مفرطة في التوسع والانخراط في القضايا العالمية، وينبغي تقليص هذا الاندفاع. ثالثا استعادة ثقة العالم، بعد اهدارها من جراء أخطاء رئاسة بوش الابن في جميع أنحاء العالم. بهدف: إعادة صياغة دور الولايات المتحدة في العالم في ظل مواردها المحدودة". وكان ما يسمى بالتهديد الصيني حاضرا في نقاشات النخب الاستراتيجية والاروقة السياسية الامريكية منذ تسعينيات القرن الماضي. ولكن استراتيجية أوباما عكست هذا التوجه، بالإعلان عن التحول الاستراتيجي للولايات المتحدة نحو آسيا في عام ٢٠١١ ورسمت معالم التركيز الجيوبوليتيكي الجديد للولايات المتحدة في اسيا والمحيط الهادئ.

وقد عزز هذا التصور مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي في وثيقة استشرافية معززة بالدراسات والتحليلات للبيئة الاستراتيجية العالمية تحت عنوان (الاتجاهات العالمية ٢٠٣٠) ، بان آسيا سوف تتجاوز أميركا الشمالية وأوروبا مجتمعة من حيث القوة العالمية، استنادا إلى الناتج المحلي الإجمالي، وحجم السكان، والإنفاق العسكري، والاستثمار التكنولوجي. كما أشارت هذه الوثيقة الى عدد من المتغيرات التي قدد تمثل تحديا للهيمنة الامريكية والنظام العالمي في المدى المنظور، ومنها: [١٤]

- **انحدار القوة الامريكية**، ان الانحدار النسبي للولايات المتحدة (والغرب) وانتهاء عصر الأحادية القطبية أمر لا مفر منه. ولكن مع ترجيح أن تظل الولايات المتحدة تتمتع ببعض المزايا الفريدة التي تجعلها في مقدمة القوى العظمى.

- **انتشار القوة،** توقع أن تصبح عناصر القوة أكثر انتشارًا بين الدول والفاعلون من غير الدول، بعيدًا عن القوى المهيمنة التقليدية. وقد يؤدي هذا التحول إلى عالم متعدد الأقطاب حيث تمارس دول وكيانات مختلفة نفوذها، عبر الوسائل المختلفة.
- **ازدهار الفاعلين من غير الدول،** حيث تتفاعل الشركات متعددة الجنسيات وشركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والعلماء الدوليين والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الشركات التي اعتادت على التعاون عبر الحدود.
- **تكنولوجيات الاتصالات،** التي ستدفع بتحول القوة نحو شبكات متعددة الأوجه وغير متبلورة ستتشكل للتأثير على الدول والإجراءات العالمية.
- **انخفاض قيمة الدولار،** كعملة احتياطية عالمية واستبداله بعملة أخرى أو سلة من العملات، سيكون أحد أشد المؤشرات على فقدان المركز الاقتصادي العالمي للولايات المتحدة.
- **التحدي الأيديولوجي،** أشار التقرير الى انتشار عناصر القوة، وتكنولوجيا الاتصالات المتقدمة، وتصاعد الحالة القومية، والتمسك بالهويات الدينية، الى جانب توسع الدول الهشة والأنظمة الفاشلة، والإمكانات الاقتصادية المتنوعة، باعتبارها عوامل مساعدة على بروز "مشهدا أيديولوجيا متنوعا بشكل متزايد". على حساب القيم الليبرالية والديمقراطية وغيرها.

المطلب الثاني: التوازن في اسيا واحتواء التهديد الصيني

أولا، المقاربات النظرية

تؤكد احدى الافتراضات التاريخية الأساسية للمدرسة الواقعية، على أن التغيرات السريعة في توازن القوى تعد من الأسباب الرئيسة الموجبة للصراعات بين القوى الكبرى وحروب الهيمنة، كما هي (فرضية ثوسيديدس). وثمة توافق راسخ على أن حقبة ما بعد الحرب الباردة شهدت تحولات سريعة في البيئة الاستراتيجية ومراكز القوة الدولية، بصعود الصين والقوى الاقليمية ومحاولات روسيا استعادة الهيمنة في مجالها الحيوي، وهذه أسباب كافية لدراسة كيفية تعامل الولايات المتحدة مع التهديد الصيني، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان العقلانية التي تتمتع بها الوحدات الدولية هي أيضا فرضية واقعية قائمة.

وقد أصبح بديهيا القول ان الولايات المتحدة تواجه تحديات جمة للحفاظ على هيمنتها في النظام الدولي، اذ دخل هذا النظام في أكثر فتراته تحديًا منذ السنوات التي سبقت أزمة الصواريخ الكوبية، وحيث يتآكل النظام العالمي الليبرالي تدريجيًا، بينما يتحول ميزان القوى في آسيا ضد الولايات المتحدة[١٥] . وبحسب تقرير للكونغرس الأمريكي، تقف الولايات المتحدة عند نقطة انعطاف استراتيجية قد تنهي النظام الدولي السائد، فإن "الفترة التي كانت فيها الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة قد انتهت"، وستواجه البلاد تحديات كبيرة في المستقبل، "وأبرزها التنافس بنجاح ضد الصين الصاعدة مع تقليل مخاطر الحرب معها". وهذا الواقع سيتطلب من الولايات المتحدة تغيير نهج أمنها القومي... بتكييف وتعزيز شبكتها من التحالفات والشراكات لوضع نفسها بشكل أفضل في عصر منافسة القوى العظمى هذا [١٦]. فلم تعد الولايات المتحدة – على حد تعبير ستيفن والت – قادرة على "إدارة الترتيبات السياسية والاقتصادية والأمنية في جميع أنحاء العالم تقريبًا". حيث يدعم التفوق العسكري الأمريكي اقتصاد مهيمن مكنها من

لعب دور فعال في إنشاء الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وتأسيس حلف شمال الأطلسي، مما سمح للولايات المتحدة فعليًا بتشكيل العالم على صورتها.

ان التقدير المبالغ به للقدرة الامريكية، في أوائل القرن الحادي والعشرين أدى إلى سوء فهم عميق لطبيعة القوة في السياسة العالمية، فالقوة بحسب "جوزيف ناي" هي القدرة على تحقيق النتائج التي يريدها المرء. وما إذا كانت الموارد التي يمتلكها قادرة على تحقيق مثل هذه النتائج تعتمد على السياق، ففي الماضي، كان من المفترض أن القوة العسكرية تهيمن على أغلب القضايا، ولكن في عالم اليوم، تختلف سياقات القوة اختلافاً كبيراً فيما يتصل بالقضايا العسكرية والاقتصادية والعابرة للحدود الوطنية[١٧]. وبغياب القوى المنافسة على الهيمنة، انتهجت الولايات المتحدة في بعض الاحيان سياسة خارجية إمبريالية وعسكرية ، واستمرت في الانخراط في "حروب غير ضرورية" [١٨]. كما دأبت على تبني خطاب الاستئثار بالسيادة او القيادة العالمية ، واحتكار القوة العسكرية، والتي كان تأثيرها على نحو متزايد هو "تفكيك القيود الذاتية التي كانت قائمة في العقود السابقة وتقويض ولاء أتباع الولايات المتحدة"، في أوروبا وغيرها[١٩].

يفترض جون ميرشايمر وستيفن والت، ان صعود مهيمن إقليمي (الصين وروسيا) بإمكانه أن يسيطر على مجاله بمثابة الشاغل الأساسي للقوة المهيمنة، فلدى مثل هذه الدولة –الإقليمية– إمكانية الدفع بالقوة حول العالم بالقدرة الاقتصادية، والقدرة على تطوير أسلحة ، وربّما حتّى الوفرة المالية للإنفاق أكثر من الولايات المتحدة في سباق التسلح. وبالتالي يمكن لهذه الدولة أن تتحالف حتّى مع بلدان في القسم الغربي من العالم وأن تتدخّل بالقرب من الحدود الامريكية، لذلك، ينبغي أن يكون الهدف الأساسي للولايات المتحدة في أوروبا وآسيا هو الحفاظ على توازن القوة الإقليمي. حتّى تبقى الدول تخشى "من التجوّل في القسم الغربي من العالم" [٢٠].

وان لم تبادر الولايات المتحدة الى صيغة للحفاظ على التوازن، او الإبقاء على الوضع الراهن، فإنها ستجد نفسها (زعيم بلا أتباع) على حد تعبير **باري بوزان**، فهي قد تحتفظ برغبتها في القيادة، إلا أنها من المرجح أن تجد نفسها على نحو متزايد أقل قبولاً كنموذج، بسبب الاختلافات حول سياسات محددة، وأيضا بسبب الأسس المتغيرة للشرعية في المجتمع الدولي، ويرجح بوزان أن تتضاءل القضايا الكبرى التي من شانها أن تزيد من استعداد الآخرين لاتباع الولايات المتحدة، ولذلك فإن تراجع القيادة الأميركية ليس فقط مجرد نتيجة للعجز الذي أظهرته ، بل إنه يعكس تغيرات أعمق تجعل الهيمنة العالمية من قِبَل أي قوة ، حتى الغرب، أقل شرعية [٢١].

مع ذلك، فقد ظل بعض رموز المحافظين (الواقعيين) مثل (كونداليزا رايس وديك تشيني وغيرهم) على قناعة تامة بان الهيمنة الامريكية راسخة بفضل ارتكازها على عدد من المزايا الاستراتيجية التي تفتقر اليها الصين: في مجال الإنترنت، وفي الفضاء، وفي مجال الدفاع الصاروخي، فضلا عن التحالفات القوية التي لدينا مع دول ديمقراطية أخرى اليابان وكوريا ، والفلبين، وأستراليا، التي تشكل أساسا للزعامة الأمريكية لسنوات قادمة[٢٢].

لكن رموز الليبراليين من الحزب الديمقراطي كان لهم تقييما مختلفا للبيئة الاستراتيجية الدولية. فإلى جانب اعترافهم بالصعود الصيني الذي يهدد الهيمنة، ثمة على الجانب الاخر تأكيدات على محدودية ما يمكن ان تفعله الولايات المتحدة إزاء هذا التهديد، في ظل الخلفية الاقتصادية "القاتمة" [٢٣].

اظهرت هذه التقديرات الاستراتيجية لدى رموز الجمهوريين المحافظين، والديمقراطيين الليبراليين، تباينا واضحا في النظر للتهديدات والمخاطر التي تواجه الولايات المتحدة والنظام "الاّحادي". فقد حدد المحافظون الإرهاب الدولي باعتباره المصدر الأساسي لتهديد الامن القومي الأمريكي، وبناء عليه جرت إعادة معايرة التركيز الجيوبوليتيكي لتحالفات الولايات المتحدة لتناسب حجم التهديد ومركزه، ولذلك سعى الرئيس بوش الابن إلى بناء ترتيبات جديدة تحت مسمى "تحالفات الراغبين" للاستجابة لذلك التهديد. وكان بوش والمحافظين الجدد يعتبرون أن المصالح الأميركية تتناقض مع مصالح الأمم الأخرى، في حين تمسّك أوباما بمنظور ليبرالي اممي يتشبث بوجود مساحات مشتركة يمكن ان تكون ميدانا للتعاون الدولي. وفي حين نظر المحافظين الجدد إلى الأمم المتحدة والقانون الدولي كعنصرين يحدّان من المصالح الأمريكية ويلحقان الضرر بنظام الهيمنة، اعطى الليبراليون مزيدا من الاهتمام لسلطة الأمم المتحدة، والقانون الدولي بكونهما ضروريان لحماية المصالح المشتركة التي تتقاسمها الولايات المتحدة وبلدان أخرى[٢٤].

لم يعتبر الديمقراطيون الليبراليون ان الإرهاب لا يشكل تهديدا، وانما راجعت استراتيجيتهم تقييم هذا التهديد وفق الأولويات وارجعته للخلف قليلا، واعادت التركيز الجيوبوليتيكي للاستراتيجية، نحو اسيا والمحيط الهادئ. وقد حدد جوزيف ناي خمس تحديات أساسية امام الاستراتيجية التي اسماها (الليبرالية – الواقعية) وهي كالتالي: [٢٥]

١- **التقاطع بين الإرهاب والمواد النووية:** باعتباره الخطر الأعظم الذي يهدد أسلوب الحياة الأميركي.

٢- **الإسلام السياسي:** وكيفية تطوره يشكلان الأولوية الثانية. إن الصراع الحالي ضد "الإرهاب الإسلامي المتطرف" يوصف أحياناً بأنه "صراع الحضارات".

٣- **صعود قوة مهيمنة معادية:** مع استعادة آسيا تدريجياً لحصة الثلاثة أخماس من الاقتصاد العالمي، وهو ما يعادل ثلاثة أخماس سكان العالم. ويتطلب منع هذه النتيجة تبني سياسة تحتضن الصين باعتبارها طرفاً مسؤولاً. مع الحفاظ على التحالفات.

٤- **الكساد الاقتصادي** وتعطل الوصول العالمي إلى الخليج العربي (حيث يوجد ثلثا احتياطيات النفط العالمية). ٥- **الانهيارات البيئية:** مثل الأوبئة أو تغير المناخ.

إن الاستراتيجية (الليبرالية – الواقعية) التي اقترحها ناي، هي ما تسمى باستراتيجية (القوة الذكية) التي تقترح التخلي عن التمييز بين الواقعيين والليبراليين، وإيجاد توليفة جديدة تتكون من مفاهيم الواقعية – الليبرالية: "وسوف تبدأ هذه التوليفة بفهم قوة القوة الأميركية وحدودها. فالولايات المتحدة قادرة على التأثير على أجزاء أخرى من العالم ولكنها لا تستطيع السيطرة عليها. والقوة تعتمد دوماً على السياق، وفي سياق العلاقات العابرة للحدود الوطنية، تكون القوة منتشرة وموزعة بشكل فوضوي. والقوة العسكرية تشكل جزءاً صغيراً من الحل في الاستجابة لهذه التهديدات الجديدة. وتتطلب هذه الحلول التعاون بين الحكومات والمؤسسات الدولية، والجمع بين القوة الصارمة (قوة اكراه) والقوة الناعمة(قوة جذب) في قوة ذكية. تهدف تامين مصالح الولايات المتحدة وحلفائها، بمستويات معقولة من التكاليف" [٢٦].

ثانيا، تبني الاستراتيجية

بناء على التصورات النظرية اعلاه، تبلور النهج الأمريكي في عهد أوباما تجاه الصين فيما يوصف عادة بأنه "استراتيجية احتواء" ، لنفوذ الصين المتزايد وقدراتها العسكرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. بعنوان التوازن او "التحول إلى آسيا"، والتي تهدف إلى تركيز وسائل القوة الامريكية من الشرق الأوسط إلى آسيا، وقد اعتمدت هذه الاستراتيجية بشكل أساسي على التحالفات السياسية والعسكرية والشراكات الاقتصادية. وكان باراك أوباما يركز على الحاجة إلى دمج الولايات المتحدة في عالم متغير بدلاً من الهيمنة – ومن منظور صيني – يتفق هذا المبدأ مع مشاركته الحماسية في مجموعة الدول السبع، ومجموعة العشرين، وقد أعرب مراراً وتكراراً عن ترحيب الولايات المتحدة بصعود الصين، ووصف العلاقة بين الولايات المتحدة والصين بأنها العلاقة الثنائية الأكثر أهمية في هذا الحقبة[٢٧].

وقد شبه جوزيف ناي الاستراتيجية الجديدة ، بانها "محاولة لبدء استراتيجية احتواء الصين على غرار تلك التي كانت سائدة إبان الحرب الباردة، وهي استراتيجية تعتمد على الزعامة السياسية والعسكرية الأميركية"[٢٨]. لقد افترضت نظرية الواقعية الليبرالية التي وضعها ناي الانحدار النسبي للولايات المتحدة وصعود الصين في عملية انتقال القوة، خاصة وأنه لم يكن من المؤكد أن قوة الولايات المتحدة ستزداد في النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين. لذلك، اوصى باتباع سياسة التعاون والتحوط (المنافسة)، بدلاً من الصراع (فخ ثوسيديدس). فان سياسة الاحتواء في هذه الحالة هي أيضًا استراتيجية للتعاون والمنافسة تجاه الصين ولا تستدعي الصراع فقط. وهذا نموذج جديد لعلاقات القوى الكبرى، وإدارة "المنافسة" الحتمية مع صياغة "تعاون" أعمق، من خلال توازن مستقر للقوة والشراكة، واستخدام المؤسسات، ونظم التحالف والشراكة الاسيوي الذي اضطلعت بصياغته الولايات المتحدة الامريكية [٢٩].

ولتحقيق هذه الاستراتيجية، أولت الولايات المتحدة اهتماماً متساوياً للقوة الناعمة والقوة الصلبة كأدوات لاحتواء صعود الصين، وعلى هذا فقد حاولت إدارة اوباما إنجاز هذه الاستراتيجية بالاعتماد على ركائز أساسية مثل الدبلوماسية السياسية، والاقتصادية، والأمنية والعسكرية، والتحالفات، غير ان التحالفات على وجه الخصوص هي الأداة الأساسية التي تستند عليها سائر الأدوات المؤثرة الأخرى، فالعامل الرئيسي الذي ساعد الولايات المتحدة في جهودها لاحتواء الصين هو الاستعداد الإقليمي لاحتضان أميركا كقوة موازنة لطموحات الصين الجيوسياسية [٣٠].

المطلب الثالث: تعزيز التحالفات والانتشار في المحيطين الهندي والهادئ

تميزت الاستراتيجية الامريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بالقدرة على بناء التحالفات الدولية لتعزيز قدراتها في خوض الصراع ومواجهة الخصوم، حيث أرسى الرئيسين روزفلت وترومان هذا التقليد في قلب الاستراتيجية الامريكية (استراتيجية الاحتواء)، واعتقد هذين الرئيسين وغيرهم، أن التحالفات قوة مضافة تمكن الولايات المتحدة **من** تحقيق مصالحها الاستراتيجية وحفظ امنها القومي خارج حدودها. ولعل انتماء أوباما الحزبي وانحيازه للّيبرالية الأممية، التي تجمعه مع الرئيسين (روزفلت – ترومان) اسهمت في اتباع ذلك النهج التحالفي، وإعادة تنشيطه وتوظيفه وفقا لمعطيات البيئة الاستراتيجية المتغيرة في القرن الحادي والعشرين.

ولكن صيغة التحالفات القديمة لم تعد ملائمة لمتغيرات البيئة الاستراتيجية الدولية، على مستوى توزع القوة الدولية، افقيا وعموديا، وانحسار احتكار القوة، بصعود القوى الإقليمية، ونمو الاعتماد المتبادل، والشراكات الإقليمية والدولية وغيرها. وكذلك لان الصين كقوة عظمى منافسة، تختلف عن الاتحاد السوفيتي السابق، وخاصة على المستوى الاقتصادي، حيث تظهر الإحصاءات التراجع "النسبي" للاقتصاد الأمريكي مقابل الاقتصاد الصيني، بتأثير استنزافها بحربي العراق وأفغانستان والازمة المالية العالمية ٢٠٠٨ ، مما أسهم في اندفاعة الصين لتتجاوز جارتها اليابان كثاني أكبر اقتصاد عالمي حتى عام ٢٠١٤ [٣١].

على مستوى محيطها الإقليمي او مجالها الحيوي، بدأت الصين بالتحرك على مستويات مختلفة للسيطرة على بعض الجزر القريبة منها في بحري الصين الجنوبي والشرقي، وتتنازعها مع كل من فيتنام والفلبين واليابان وتايوان وماليزيا واندونيسيا [٣٢]. هذا فضلا عن مطالبتها الدائمة بإخضاع تايوان الى سيادتها، والتي أعلنت مرارا وتكرارا عن اعتزامها استرجاع تايوان بكل الوسائل، وهو الامر الذي يتوقع ان يكون بؤرة الصراع وذروته مع الولايات المتحدة خلال الأعوام المقبلة.

وفي هذا السياق أعرب مساعد وزير الدفاع الامريكي لشؤون أمن آسيا والمحيط الهادئ (ديفيد شير)، عن ازدياد مخاوف الولايات المتحدة وحلفائها، بسبب "السياق الأوسع" لتلك التحركات الصينية، حيث تتضاعف "ميزانية الدفاع الصينية بسرعة .. منذ عام ٢٠٠٨. بالإضافة إلى جهود التحديث العسكري الشاملة التي تبذلها الصين والتي تشمل استثمارات في قدرات مثل الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز المضادة للسفن والأسلحة المضادة للفضاء" [٣٣].

علاوة على ذلك، فان القدرة الامريكية على الاحتواء ليست بلا حدود، وعلى الرغم من قدرتها على التأثير على أجزاء أخرى من العالم، ولكنها لا تستطيع السيطرة عليها، فإن "سياق السياسة العالمية اليوم يشبه لعبة الشطرنج ثلاثية الأبعاد. فالرقعة العليا للقوة العسكرية هي أحادية القطب، ولكن على الرقعة الوسطى للعلاقات الاقتصادية، فإن العالم متعدد الأقطاب. وعلى الرقعة السفلى للعلاقات عبر الوطنية (مثل تغير المناخ، والمخدرات غير المشروعة، والأوبئة، والإرهاب) فإن القوة موزعة بشكل فوضوي. والقوة العسكرية ليست سوى جزء صغير من الحل في الاستجابة لهذه التهديدات الجديدة [٣٤].

ولذلك اتجهت الاستراتيجية الامريكية الى تفعيل تحالفاتها القائمة وتعزيزها لتكون رافعة لاستراتيجية الاحتواء، حيث لاتزال ثمة مزايا استراتيجية للتحالفات الامريكية تجعلها هامة ومؤثرة وفقا لعدد من الفرضيات: [٣٥]

- **الفرضية الأولى: استمرارية القوة والنفوذ،** على الرغم من أن تغير البيئة الاستراتيجية الدولية وافول الأحادية القطبية، فإن هذه التغييرات لن تجعل الولايات المتحدة على هامش القوى الدولية، في الوقت الذي تحتفظ فيه بعدد من أسباب القوة الاستراتيجية.
- **الفرضية الثانية: التعضيد واستعادة التوازن،** إذا كان من المؤكد ان الولايات المتحدة في حالة تراجع، فمن المرجح أن تتشبث بقوة أكبر بتحالفاتها. حيث تؤكد الفرضية الاستراتيجية والتاريخ الجيوسياسي ان التحالفات هي أدوات قوة فاعلة، تظل الدول تسعى نحوها سواء في حالة الصعود او الهبوط على مستوى الهيمنة، فكما تبحث الدول الصاعدة عن تحالفات تعضدها، فمن المرجح أن تبحث القوى المتراجعة أيضا عن حلفاء من أجل استعادة التوازن.

- **الفرضية الثالثة: إضفاء الشرعية**، توفر التحالفات شرعية مزدوجة لممارسة القوة والتأثير، ليس فقط بين الدول، ولكن على مستوى البيئة الداخلية أيضا، فنظام الحزبين القائم في الولايات المتحدة يولي أهمية خاصة للأدبيات السياسية بشأن التحالفات والشراكات الدولية، وخاصة التيارات الليبرالية في الحزبين، فمن وجهة نظرهم ان استمرار التحالفات تعني استمرار جاذبية الولايات المتحدة، خاصة بالنسبة للدول المشابهة والمتقاربة قيميا.
- **الفرضية الرابعة: التقاليد السياسية**، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أعطت الولايات المتحدة أولوية قصوى لتحالفاتها، حيث اتفق الحزبان وتسابقا على دعم شبكة التحالفات في بداية الحرب الباردة من أوروبا الغربية الى شرق اسيا، وقد تشكلت في ضوء ذلك تقاليد معينة ، حيث كانت الإدارات المتعاقبة مقتنعة بأن عنصر الردع يتطلب إبراز صورة "العزم الأمريكي" ، كما كانت الإدارات المتعاقبة قلقة أيضا من رد الفعل العنيف على الجبهة الداخلية إذا بدا أنها خذلت حليفا.
- **الفرضية الخامسة: توازن التهديد**، يؤكد الباحثون الواقعيون ان الصعود الصيني يثير مخاوف جوارها بالضرورة، ويحقق الشروط الأربعة لنظرية توازن التهديد (القدرة الكلية، والقوة الهجومية، والقرب الجغرافي والنوايا العدوانية) ولذلك فان هذه الدول تلجا للتوازن ضد التهديد الصيني، والولايات المتحدة هي القوة المكافئة.
- **الفرضية السادسة: التحالفات باعتبارها مؤسسات تعاون دولية**، اذ يعد الليبراليون الاميون التحالفات بمثابة اطر للتعاون الدولي، وليست بالضرورة ادوات قوة، كما استخدمت التحالفات كأدوات في محاولة نشر القيم الليبرالية الغربية بعد انتهاء الحرب الباردة.

من هذا المنطلق أكد أوباما في مقال له في مجلة فورين أفيرز تحت عنوان "تجديد الزعامة الأميركية" انه "من أجل تجديد الزعامة الأميركية في العالم، أعتزم إعادة بناء التحالفات والشراكات والمؤسسات اللازمة لمواجهة التهديدات المشتركة وتعزيز الأمن المشترك [٣٦].

تاريخيا تركزت التحالفات الامريكية في ثلاث مناطق جيوسياسية أساسية، أوروبا والشرق الأوسط، وكذلك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، "اسيا – الباسفيك"، التي انتظمت عدد من دولها بتحالفات ثنائية مع الولايات المتحدة، وفي إطار ما يسمى بنظام "سان فرانسيسكو" أو نظام (المحور والاضلاع) [٣٧]. الذي عززته وعضدته بمزيد من التحالفات والشراكات الثنائية والمتعددة، لتناسب البيئة الاستراتيجية المتغيرة، وعلى عدة مستويات اعتمدتها في الاستراتيجية وكالتالي:

المستوى الأول: تطوير التحالفات وتوسيع الانتشار، ويتضمن:

١- **تعزيز الانتشار العسكري الأمريكي:** [٣٨] على مستوى تحسين وضع القوة، وبرنامج شامل لتحديث الأسلحة، وتدريبات معقدة وواسعة النطاق من البحر، وفي الجو، وتحت الماء، والعبور، والعمليات. تعزيز التفوق الجوي والقوات البرية للفوز في صراع واسع النطاق، وقبل ذلك للردع. والحفاظ على الوجود العسكري البالغ ٣٦٨ ألف جندي، فضلا عن عديد قوى الحلفاء. فضلا عن "رؤية استراتيجية مشتركة" لبناء قدرات الشركاء الإقليميين بالمجال البحري.

٢-**تعزيز التحالفات الثنائية والانتشار العسكري المشترك:**[٣٩] بالتركيز على اليابان كمرتكز للاستراتيجية، [٤٠]. – وكوريا الجنوبية، وأستراليا والفلبين، حيث ابرمت اتفاقيات استراتيجية شاملة مع هذه الدول، عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ من

شأنها أن تتيح وصولا أعمق للقوات الأميركية للقواعد والمرافق العسكرية، لتوسيع نطاق هذه التحالفات. وتعزيز الوجود العسكري للحلفاء في بحر الصين الجنوبي وحوله. حيث تقوم القوات الأمريكية باشراك حلفائها في الانتشار، وفي مختلف الفعاليات والنشاطات ذات الطابع العسكري [٤١].

٣-انماط متعددة من التعاون الأمني والعسكري: مع (الشركاء) مثل الهند واندونيسيا وسنغافورة وفيتنام وماليزيا، فضلا عن الحلفاء، شملت تعاون أمني وعسكري، وإقامة مناورات وتدريبات وفعاليات عسكرية، ونشر سفن حربية، ومساعدات عسكرية، ومستويات من الحوار الأمني السنوي الثنائي. والحوار السياسي والأمني والدفاعي لدعم الجهود الرامية إلى تحسين الوعي بالمجال البحري، وغيرها.

المستوى الثاني: تكوين نطاقات عمل جماعية

وهي عملية تطوير لآلية عمل "نظام فرانسيسكو" عبر تنسيق شراكات متعددة الأطراف، تستهدف عبرها الولايات المتحدة دمج مصالح الدول الاقليمية المتقاربة جغرافيا، والمتقاربة أيضا على مستوى القيم الليبرالية والنظم الاقتصادية الرأسمالية، وغيرها، في اطار جماعي بمزايا امنية واقتصادية وسياسية يصعب الخروج منها، لتكون في النهاية "مجتمع امني" كنسخة اسيوية-أمريكية من حلف الناتو، وفي كل الاحول كتلة دولية مترابطة بمصالح متعددة ومشتركة، تخدم بمجملها النظام الأمني الإقليمي، الذي "يشكل سلوك القوة الصاعدة" ويؤمن المصالح الامريكية. وهو ما يشكل إضافة إلى نموذج "المحور والأضلاع" الذي يربط الحلفاء ببعضهم البعض دون التدخل في علاقاتهم القوية مع المحور الأمريكي [٤٢].

ومن الأمثلة على ذلك: إطار عمل ثلاثي يجمع الولايات المتحدة الى جانب أستراليا والفلبين. بجانب اخر جمعها مع اليابان وأستراليا. وحاولت تشكيل اخر يجمعها باليابان وكوريا الجنوبية، لكنه واجه صعوبة بسبب العداء او الإرث التاريخي الاستعماري الياباني، ولكنه تحقق مبدئيا مؤخرا في عهد بايدن[٤٣]. وفي حالات أخرى، يغيب الامريكيون عن العضوية ولكنها تتشكل بمباركتهم وربما بتنسيق منهم، مثل: (الهند – أستراليا – اليابان)، (الفلبين – اليابان)، (كوريا الجنوبية – أستراليا)، كما شجع على التحالفات الثنائية لدول المنطقة ممن تربطهم علاقة وطيدة ببلاده، مثل التحالف بين استراليا واندونيسيا، وغيرها من أنماط.

المستوى الثالث: توسيع الشراكات الاقتصادية والتجارية، الثنائية والمتعددة

اذ وسعت الولايات المتحدة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية في عهد اوباما، لتكون حاضنة ومكملة للتحالفات والشراكات العسكرية والأمنية، ولكي تحاصر في الوقت ذاته النمو الصيني الاخذ بالاتساع على المستوى الصناعي والتجاري، والذي قد يغري الدول المحيطة ويعزز موقع الصين على حساب المصالح الامريكية ، ومن هذه الشراكات:

١ – **الشراكة عبر المحيط الهادئ، TPP** ، التي "تشكل حجر الزاوية في السياسة الاقتصادية لإدارة أوباما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ" فهي – بحسب أوباما – تعكس الأولويات والقيم الاقتصادية الأميركية. في منطقة تضم بعضاً من أقوى الاقتصادات في العالم وتمثل ما يقرب من ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتضم الشراكة ١٢ دولة، وبلغ إجمالي صادرات السلع الأميركية إلى هذه البلدان نحو ٦٩٨ مليار دولار أميركي في عام ٢٠١٣ [٤٤] .

وهي بمثابة رد على رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، وآسيان + ٣ (آسيان، بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية)، ومنتدى آسيان الإقليمي (ARF)، التي استبعدت الولايات المتحدة. كما دعمت الصين منتدى آسيان الإقليمي باعتباره المنتدى الأمني الإقليمي الرئيسي[٤٥].

وصفت هيلاري كلينتون TPP بأنها محور التحول الاستراتيجي للولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ[٤٦]، وقال أوباما "أن TPP ستضمن أن الولايات المتحدة، وليس دول مثل الصين، هي التي تكتب قواعد القرن الحادي والعشرين للاقتصاد العالمي"[٤٧].

ولكن مع ذلك انسحبت منها الولايات المتحدة، من خلال أمر تنفيذي صدر في الثالث والعشرين من يناير ٢٠١٧، وهو اليوم الثالث من رئاسة ترامب. وكان من المقرر قبل ان ينسحب ترامب أن يصبح هذا التجمع أكبر اتفاقية للتجارة الحرة في العالم، حيث تغطي ٤٠% من الاقتصاد العالمي. وقد مضت الدول المتبقية قدما في صياغة نسخة جديدة من الاتفاقية، المعروفة باسم الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ (CPTPP) [٤٨].

٢ – على المستوى الثنائي ابرمت الولايات المتحدة عدد من الاتفاقيات. مع كوريا الجنوبية ٢٠١٠ من اجل تعزيز القدرة التنافسية للشركات الأميركية و "تعزز التحالف القوي بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا وتعزز الزعامة الأميركية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ" [٤٩]. وعن التحالف مع استراليا قال أوباما: "نجح الأستراليون والأميركيون في بناء شراكة لا مثيل لها". ولقد ربط التاريخ الذي "صاغ أسس تحالفنا بالحديد وعمَّده بالدم لفترة طويلة ثروات أمتينا.. حيث بلغ التعاون العسكري والاستخباراتي بيننا باعتبارنا من تحالف "العيون الخمسة" أعلى مستوياته" [٥٠].

ان هذا النمط من التحالفات والشراكات كان متسقا مع نهج أوباما الذي كان يرى أن بلاده يجب أن تنظر إلى ما هو أبعد من الأدوات التقليدية "التحالفات الأمنية"، بالقول: في عالم ما بعد الحرب الباردة، يحتاج الرئيس إلى العمل بشكل أوثق مع القوى القادمة مثل الهند والبرازيل وإندونيسيا. ويتعين عليه تحسين العلاقات مع المؤسسات المتعددة الأطراف. وإنشاء أنظمة دولية جديدة [٥١]، كما انه ينظر الى مزايا "لعب دور قيادي في شبكة معقدة من الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف الرسمية وغير الرسمية تفوق بكثير أي عيوب"، وأن "أمريكا تكون أقوى عندما نعمل جنبا إلى جنب مع شركاء أقوياء".. وأوضح: "لن نكون قادرين على التواجد في كل مكان طوال الوقت". "من المهم جدا بالنسبة لنا أن نكون قادرين على العمل بالتنسيق مع حلفائنا" [٥٢].

خاتمة واستنتاجات

لقد لعب حلفاء الولايات المتحدة وشركائها الاقليميون دوراً محورياً في استراتيجية أوباما، لموازنة صعود الصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد اعادت إدارة أوباما توظيف التحالفات كأداة قوة، وميزة استراتيجية تتفوق بها الولايات المتحدة على خصومها في مختلف مناطق العالم، وذلك من خلال التركيز على صفة المؤسساتية، والتقارب في مجال القيم الليبرالية، والأنظمة الديمقراطية، والاقتصاد الرأسمالي، وحرية التجارة، وحرية الممرات المائية، والاعتماد المتبادل، والمكاسب المطلقة، وغيرها من صفات ومزايا، فيما حاولت إدارة ترامب الاستمرار في نهج الاحتواء للصين ولكن بالتركيز على المصالح الامريكية والمكاسب النسبية، حيث انسحبت من عدد من الشراكات

وعلى راسها (الشراكة عبر المحيط الهادئ، TPP) وبالتركيز أيضا على مسالة الحمائية والتحوط الاقتصادي، واستعراض القوة العسكرية، مع محاولة عزل الصين بالتفاهم مع كوريا الشمالية وروسيا الاتحادية، وغيرها من وسائل.

وبناء على ذلك، يتوقع بعض الباحثين إن شبكة التحالفات الثنائية الأميركية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، "نظام سان فرانسيسكو" سوف تتكيف مع قوى التغيير البنيوي الإقليمي المستمرة ومن المرجح أن تستمر في ذلك، حتى خلال رئاسة دونالد ترامب التي ترفع شعار "اميركا أولا" – شعار الانعزالية المناهضة للتحالفات – ومن المؤكد أن مجموعة من العوامل الجيوسياسية والاقتصادية والمؤسسية من شأنها أن تحول دون زوال نظام سان فرانسيسكو، نظرا لمزاياها الاستراتيجية.

الاستنتاجات

انطوت استراتيجية أوباما لاحتواء الصعود الصيني على الخصائص التالية:

- اتسمت الاستراتيجية بنوع من التعقيد، فإن إدارة أوباما لم تسعى إلى مواجهة الصين على كافة المستويات. بل إنها تبنت بدلاً من ذلك نهجاً مزدوجاً: إعادة بناء العلاقات التعاونية مع الصين، وفي نفس الوقت تعزيز الوجود الأمريكي في اسيا الباسفيك على جميع المستويات، وخاصة العسكرية والاقتصادية، وقد اقترنت هذه الاستجابات بدبلوماسية ثنائية نشطة، للحفاظ على مسار العلاقات بين الولايات المتحدة والصين وإدارة التوقعات على الجانبين.
- تمكن أوباما من الجمع بين عناصر الواقعية السياسية، مثل تعزيز الوجود العسكري للقوات الأميركية، والعناصر الليبرالية، مثل زيادة التبادلات الاقتصادية مع تلك المنطقة، وأعطى الأولوية للمؤسسات والتبادلات الاقتصادية دون استبعاد الخيار العسكري.
- اتسمت حقبة أوباما بحساسية شديدة ازاء المحيط الهادئ، حيث استخدمت مصطلح "آسيا والمحيط الهادئ" الذي يتوافق مع التطلعات الصينية، وذلك على النقيض من إدارة ترامب، التي استخدمت مفهوم "الهند والمحيط الهادئ"، مما أدى إلى زيادة اسباب الاضطراب في العلاقات الأمريكية الصينية.
- سعت الولايات المتحدة إلى إنشاء بنية أمنية قوية من خلال زيادة الوجود العسكري والتعاون مع دول رابطة دول جنوب شرق آسيا. وكان الهدف من ذلك الحفاظ على توازن القوى في شرق آسيا وطمأنة الشركاء الإقليميين بالتزام الولايات المتحدة بأمنهم في عهد أوباما، ولكن ذلك ليس واضحا في عهد ترامب في دورته الحالية، بلحاظ سلوكه إزاء أوكرانيا. وحلف شمال الأطلسي.
- كانت المبادرات مثل الشراكة عبر المحيط الهادئ جزءًا من الركيزة الاقتصادية، التي تهدف إلى تعزيز النفوذ الاقتصادي الأمريكي في المنطقة وتوفير بديل للهيمنة الاقتصادية الصينية.
- وظفت الولايات المتحدة في عهد أوباما صيغة (الشراكات) مع القوى الناشئة، لتعميق العلاقات مع دول مثل الهند وإندونيسيا وفيتنام . وكان هذا جزءًا من استراتيجية أوسع نطاقًا لإنشاء شبكة قوية من التعاون في المنطقة، واحاطة الصين بشبكة من صيغ التعاون الأمريكي مع دول المنطقة.

الهوامش

(١) قانون صدر عن الكونغرس الأمريكي في عهد الرئيس دونالد ريغان سنة ١٩٨٦، يلزم الإدارة الأميركية بإعداد وثيقة ترسم فيها الخطوط العامة للتحديات والتهديدات ذات الصلة بالأمن القومي للبلاد، والكيفية التي تخطط بها الإدارة للاستجابة لها.

(٢) Stephen D. Biddle, Obama's NSS: Promise and Pitfalls, Council on Foreign Relations, 28 May, 2010, https://www.cfr.org/expert-roundup/obamas-nss-promise-and-pitfalls.

(٣) National security, strategy, The white house, May 2010. https://obamawhitehouse.archives.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf

(٤) شيري ميخائيل يونان ميخائيل، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في ضوء إستراتيجية "الأمن القومي الامريكي"، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٦، https://democraticac.de/?p=35950#_ftn23

(٥) زبيغنيو بريجنسكي، من الامل الى الجرأة: تقييم سياسة أوباما الخارجية، ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمن، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٢، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ص ٢٠١.

(٦) Ryan Lizza, The Consequentialist, The Political Scene, the new yorker, April 25, 2011, https://www.newyorker.com/magazine/2011/05/02/the-consequentialist.

(٧) كولن دويك، "عقيدة أوباما: الاستراتيجية الأميركية الكبرى اليوم"، عرض: عمرو عبد العاطي، (عقيدة أوباما.. فشل الاحتواء للمنافسين وتراجع مكانة واشنطن)، مجلة السياسة الدولية، نشر بتاريخ، ٣١ مايو ٢٠١٥، https://www.siyassa.org.eg/News/5310.aspx

(٨) فريد كابلان، سياسة أوباما ، الرئيس وممارسته للسلطة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٥، https://www.bayancenter.org/2015/12/1156/

(٩) كولن دويك، مصدر سبق ذكره.

(١٠) Ryan Lizza, Op. cit.

(١١) القيادة من الخلف: هو مصطلح لم يرد في الاستراتيجية، وانما يطلق على النهج الاستراتيجي للرئيس باراك اوباما في السياسة الخارجية، يؤكد على استراتيجية القيادة الجماعية بدلاً من التدخل المباشر، وقد تبلور هذا النهج بنحو ملحوظ أثناء التدخل العسكري الدولي في ليبيا عام ٢٠١١، حيث لعبت الولايات المتحدة دوراً داعماً بينما سمحت للحلفاء الأوروبيين بتولي زمام المبادرة في العمليات العسكرية ضد نظام معمر القذافي.

(١٢) Thomas L. Friedman, "Iran and the Obama Doctrine", The New York Times, 5 April, 2015; https://www.nytimes.com/2015/04/06/opinion/thomas-friedman-the-obama-doctrine-and-iran-interview.html

(١٣) Wojciech Michnik, The United States' Foreign Policy under Barack Obama's administration: An Early Assessment. Op. cit, p.p. 427-428,

(١٤) Global Trends 2030: Alternative Worlds, Alternative worlds, The National Intelligence Council, December 2012, p. 16.

(١٥) Robert D. Blackwill, World Order is in a Downward Spiral, The National Interest, 12 June 2024, https://nationalinterest.org/feature/world-order-downward-spiral-211417/ .

(١٦) Christine Wormuth, The Role of Allies and Partners in U.S. Military Strategy and Operations, the Committee on Armed Services United States House of Representatives, The RAND Corporation, 2020, p. p 3-4.

(١٧) Joseph S. Nye Jr, Toward a Liberal Realist Foreign Policy, A memo for the next president, Harvard magazine, March-April 2008, https://www.harvardmagazine.com/2008/03/toward-a-liberal-realist-html.

(١٨) ريتشارد هاس، حرب الضرورة ، حرب الاختيار، سيرة حربين على العراق، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٠، ص ٣١٦.

(١٩) Maxim Chernyshev, The concept of Atlanticism in time perspective – historical trends and modern internationals, Udmurt State University, Izhevsk, Russia, 2019, p. 27.

(٢٠) جون ميرشايمر، ستيفن والت، التوازن خارج المجال: استراتيجية التفوق الامريكية الكبرى، ترجمة جلال خشيب، نشر مركز السياسة العالمية،١٩/ ٨/ ٢٠١٩.

(٢١) Barry Buzan, A Leader Without Followers: The United States in World Politics after Bush, International Politics, 45, 2008. P. none.

(٢٢) Condoleezza Rice, Leadership: America's Critical Foreign Policy Role, Heritage Foundation, 20 June 2012, https://www.heritage.org/report/leadership-americas-critical-foreign-policy-role

(٢٣) Stanley Renshon, National Security in the Obama Administration: Reassessing the Bush, Political Science Quarterly, vol. 125, no. 3, 2010, pp. 506–508.

(٢٤) بول سالم، سنة أوباما الأولى: بين الخُطب الرنّانة والحقيقة الصعبة، معهد كارنيجي للشرق الأوسط ٢١ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٠، https://carnegie-mec.org/2010/01/21/ar-pub-24790.

(٢٥) Joseph S. Nye Jr, Toward a Liberal Realist Foreign Policy, op. cit.

(٢٦) Hassan Hosseini, Mohammad Ali Mousavi and Mohammad Khosh Haikal Azad, نقلا عن: Obama's "Pivot to Asia" Policy (2011- 2016): the Case of China, Journal of World Sociopolitical Studies, University of Tehran, Vol. 2, No. 4, 2018, p. 637.

(٢٧) Cheng Li, Assessing U.S.-China relations under the Obama administration, Brookings Institution, August 2016; https://www.brookings.edu/articles/assessing-u-s-china-relations-under-the-obama-administration/

(٢٨) Ali Fattah, Obama's Strategy towards China – Containment Strategy, Democratic Arab Center, 2022, https://democraticac.de/?p=80609.

(٢٩) Hassan Hosseini, Mohammad Ali Mousavi and Mohammad Khosh, op. cit. p. 648.

(٣٠) Ali Fattah, Obama's Strategy towards China – Containment Strategy. Op. cit.

(٣١) 8 things you need to know about China's economy, World Economic Forum, 23 Jun 2016, https://www.weforum.org/stories/2016/06/8-facts-about-chinas-economy/ .

(٣٢) Statement of David Shear, Assistant Secretary of Defense for Asian & Pacific Security Affairs before the Senate Committee of Foreign Relations. 13 MAY2015; http://www.foreign.senate.gov/download/051215_shear_testimony&download=1.

(٣٣) Statement of David Shear. Op. cit

(٣٤) Joseph S. Nye Jr, Toward a Liberal Realist Foreign Policy, 2008, op. cit

(٣٥) Steven Casey, Obama's Alliances, 2011, op.cit. pp. 3-5.,

(٣٦) Stanley A. Renshon, National security in the Obama administration: reassessing the Bush doctrine, New York, 2010, p 2.

(٣٧) نظام "سان فرانسيسكو"، المعروف أيضًا باسم "المحور والاضلاع"، هو شبكة التحالفات (الثنائية) التي شكلتها الولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وتحديدا عام ١٩٥١، على هامش مؤتمر السلام المنعقد في سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة الامريكية، وتتكون من الولايات المتحدة "المحور" واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان - جمهورية الصين - والفلبين وتايلاند وأستراليا ونيوزيلندا باعتبارهم "الاضلاع"، وهو نظام بديل عن التحالف متعدد الأطراف، نظرا لاختلاف البيئة الاستراتيجية لمركزه عن تلك التي يتمركز فيها الناتو على سبيل المثال، ينطوي النظام على التزامات سياسية وعسكرية واقتصادية ثنائية بين الولايات المتحدة وحلفائها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. المصدر: Victor Cha, "Powerplay: The Origins of the U.S Alliance System in East Asia," International Security, 2001, vol 34, no 3, none.

(٣٨) Hassan Hosseini, op. cit, 2018, p. 659.

(٣٩) Statement of David Shear, Assistant Secretary of Defense for Asian & Pacific Security Affairs before the Senate Committee of Foreign Relations. 13 MAY 2015

(٤٠) ابرم البلدان اتفاق تطوير "المبادئ التوجيهية للتعاون الدفاعي" في ٢٠١٥، "، والتي تركز على زيادة الدور الإقليمي والعالمي للتحالف، حيث اعادت اليابان تفسير مواد دستورها التي تتعلق بتوسيع مفهوم الدفاع عن النفس ليشمل الدفاع عن الحلفاء، لتمنح الجيش الياباني رخصة المشاركة في "الدفاع الجماعي عن النفس"، مما يعني دعم الولايات المتحدة في العمليات القتالية خارج اليابان. المصدر:
Collective Self-Defense, Sasakawa USA; https://spfusa.org/publications/collective-self-defense/

(٤١) مع الفلبين أيضا عقدت الولايات المتحدة اتفاقية دفاعية مشتركة (EDCA) في ٢٠١٤، وهي اتفاقية مدتها عشر سنوات سمحت للولايات المتحدة بزيادة وجودها العسكري في الفلبين و"ستساعد الاتفاقية التحالف الأمريكي الفلبيني على الاستمرار في تعزيز السلام والاستقرار اللذين دعما النمو الاقتصادي الملحوظ في آسيا" وتعمل EDCA على تحديث وتعزيز التعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة والفلبين لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. للمزيد يراجع:- FACT SHEET: United States-Philippines Bilateral Relations, The White House, 28 April 2014; https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2014/04/28/fact-sheet united-states-philippines-bilateral-relations

(٤٢) Kurt Campbell, The Pivot: The Future of American Statecraft in Asia, New York: Hachette Book Group, p 150.

(٤٣) Statement of David Shear, op. cit. and

(٤٤) Overview of TPP, Office of the united states trade representative, https://ustr.gov/tpp/overview-of-the-TPP

(٤٥) Kenneth G. Lieberthal, The American Pivot to Asia, Brookings, 21 December 2011, https://www.brookings.edu/articles/the-american-pivot-to-asia/

(٤٦) Hillary Clinton, America's Pacific Century, Foreign Policy, 11 October 2011, https://foreignpolicy.com/2011/10/11/americas-pacific-century/

(٤٧) James McBride, and others, What's Next for the Trans-Pacific Partnership (TPP)?, Council on Foreign Relations, 20 September 2021; https://www.cfr.org/backgrounder/what-trans-pacific-partnership-tpp

(٤٨) Evelyn Ma, Researching the Trading Systems in the Asian-Pacific Region – APEC, ASEAN, TPP, CPTPP, RCEP and their Members, GlobaLex, New York University, https://www.nyulawglobal.org/globalex/apec_asean1.html

(٤٩) Statement by the President Announcing the US-Korea Trade Agreement, The White House, 3 December 2010, available at https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2010/12/03/statement-president-announcing-us-korea-trade-agreement.

(٥٠) Remarks by Vice President Joe Biden on the Future of the U.S.-Australian Relationship in Asia, The White House, 20 July 2016; https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2016/07/20/remarks-vice-president-joe-biden-future-us-australian-relationship-asia.

(٥١) Barack Obama, Renewing American Leadership, Foreign Affairs, 1 July 2007, https://www.foreignaffairs.com/united-states/renewing-american-leadership .

(٥٢) The Second Presidential Debate, 7 October 2008, https://archive.nytimes.com/www.nytimes.com/elections/2008/president/debates/transcripts/second-presidential-debate.html

قائمة المصادر

أولا: المصادر العربية

١. فواز جرجس، أسس ومرتكزات سياسة أوباما الخارجية في ولايته الثانية، (١-٢)، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣.
٢. بول سالم، سنة أوباما الأولى: بين الخُطب الرنّانة والحقيقة الصعبة، معهد كارنيجي للشرق الأوسط ٢١ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٠، https://carnegie-mec.org/2010/01/21/ar-pub-24790.
٣. جون ميرشايمر، ستيفن والت، التوازن خارج المجال: استراتيجية التفوق الامريكية الكبرى، ترجمة جلال خشيب، نشر مركز السياسة العالمية،٢٠١٩.
٤. ريتشارد هاس، حرب الضرورة ، حرب الاختيار، سيرة حربين على العراق، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٠.
٥. زبيغنيو بريجنسكي، من الامل الى الجرأة: تقييم سياسة أوباما الخارجية، ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمن، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٢، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

٦. شيري ميخائيل يونان ميخائيل، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في ضوء إستراتيجية "الأمن القومي الامريكي"، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٦، https://democraticac.de/?p=35950#_ftn23
٧. فريد كابلان، سياسة أوباما، الرئيس وممارسته للسلطة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٥، https://www.bayancenter.org/2015/12/1156/
٨. كولن دويك، "عقيدة أوباما: الاستراتيجية الأميركية الكبرى اليوم"، عرض: عمرو عبد العاطي، (عقيدة أوباما.. فشل الاحتواء للمنافسين وتراجع مكانة واشنطن)، مجلة السياسة الدولية، نشر بتاريخ، ٣١ مايو ٢٠١٥، https://www.siyassa.org.eg/News/5310.aspx

ثانيا: المصادر الاجنبية

9. **8 things you need to know about China's economy, World Economic Forum, 23 Jun 2016, https://www.weforum.org/stories/2016/06/8-facts-about-chinas-economy/ .**
10. **Ali Fattah, Obama's Strategy towards China – Containment Strategy, Democratic Arab Center, 2022, https://democraticac.de/?p=80609.**
11. **Alternative worlds, The National Intelligence Council, December 2012.**
12. **Barack Obama, Renewing American Leadership, Foreign Affairs, 1 July 2007, https://www.foreignaffairs.com/united-states/renewing-american-leadership .**
13. **Barry Buzan, A Leader Without Followers: The United States in World Politics after Bush, International Politics, 45, 2008.**
14. **Blake Hounshell, George H.W. Obama? Foreign Policy, 14 April 2010, https://foreignpolicy.com/2010/04/14/george-h-w-obama/**
15. **Cheng Li, Assessing U.S.-China relations under the Obama administration, Brookings Institution, August 2016; https://www.brookings.edu/articles/assessing-u-s-china-relations-under-the-obama-administration/**
16. **Christine Wormuth, The Role of Allies and Partners in U.S. Military Strategy and Operations, the Committee on Armed Services United States House of Representatives, The RAND Corporation, 2020.**
17. **Christopher S. Chivvies, and others, Strategic Change in U.S. Foreign Policy, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 2024, p 64.**
18. **Collective Self-Defense, Sasakawa USA; https://spfusa.org/publications/collective-self-defense/**
19. **Condoleezza Rice, Leadership: America's Critical Foreign Policy Role, Heritage Foundation, 20 June 2012, https://www.heritage.org/report/leadership-americas-critical-foreign-policy-role**
20. **Evelyn Ma, Researching the Trading Systems in the Asian-Pacific Region – APEC, ASEAN, TPP, CPTPP, RCEP and their Members, GlobaLex, New York University, https://www.nyulawglobal.org/globalex/apec_asean1.html**
21. **FACT SHEET: United States-Philippines Bilateral Relations, The White House, 28 April 2014; https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2014/04/28/fact-sheet united-states-philippines-bilateral-relations**
22. **Hassan Hosseini, and others, Obama's "Pivot to Asia" Policy (2011- 2016): the Case of China, Journal of World Sociopolitical Studies, University of Tehran, Vol. 2, No. 4, 2018**
23. **Hillary Clinton, America's Pacific Century, Foreign Policy, 11 October 2011, https://foreignpolicy.com/2011/10/11/americas-pacific-century/**

24. **James McBride, and others, What's Next for the Trans-Pacific Partnership (TPP)? Council on Foreign Relations, 20 September 2021; https://www.cfr.org/backgrounder/what-trans-pacific-partnership-tpp**
25. **Jeffrey Goldberg, The Obama Doctrine, The U.S. president talks through his hardest decisions about America's role in the world, The Atlantic, April 2016, https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/04/the-obama-doctrine/471525/.**
26. **Joseph S. Nye Jr, Toward a Liberal Realist Foreign Policy, A memo for the next president, Harvard magazine, March-April 2008, https://www.harvardmagazine.com/2008/03/toward-a-liberal-realist-html.**
27. **Kenneth G. Lieberthal, The American Pivot to Asia, Brookings, 21 December 2011, https://www.brookings.edu/articles/the-american-pivot-to-asia/**
28. **Kurt Campbell, The Pivot: The Future of American Statecraft in Asia, New York: Hachette Book Group.**
29. **Maxim Chernyshev, The concept of Atlanticism in time perspective – historical trends and modern internationals, Udmurt State University, Izhevsk, Russia, 2019.**
30. **National security, strategy, The white house, May 2010. https://obamawhitehouse.archives.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf**
31. **Overview of TPP, Office of the United States trade representative, https://ustr.gov/tpp/overview-of-the-TPP**
32. **Remarks by Vice President Joe Biden on the Future of the U.S.-Australian Relationship in Asia, The White House, 20 July 2016; https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2016/07/20/remarks-vice-president-joe-biden-future-us-australian-relationship-asia.**
33. **Robert D. Blackwill, World Order is in a Downward Spiral, The National Interest, 12 June 2024, https://nationalinterest.org/feature/world-order-downward-spiral-211417/ .**
34. **Ryan Lizza, The Consequentialist, The Political Scene, April 25, 2011, https://www.newyorker.com/magazine/2011/05/02/the-consequentialist**
35. **Stanley A. Renshon, National security in the Obama administration: reassessing the Bush doctrine, New York, 2010.**
36. **Stanley Renshon, National Security in the Obama Administration: Reassessing the Bush, Political Science Quarterly, vol. 125, no. 3, 2010.**
37. **Statement by the President Announcing the US-Korea Trade Agreement, The White House, 3 December 2010, available at https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2010/12/03/statement-president-announcing-us-korea-trade-agreement.**
38. **Statement of David Shear, Assistant Secretary of Defense for Asian & Pacific Security Affairs before the Senate Committee of Foreign Relations. 13 may 2015;http://www.foreign.senate.gov/download/051215_shear_testimony&download=1.**
39. **Stephen D. Biddle, Obama's NSS: Promise and Pitfalls, Council on Foreign Relations, 28 May, 2010, https://www.cfr.org/expert-roundup/obamas-nss-promise-and-pitfalls.**
40. **Steven Casey, Obama's Alliances, 2011, op.cit. pp. 3-5. ,**
41. **The Second Presidential Debate, 7 October 2008, https://archive.nytimes.com/www.nytimes.com/elections/2008/president/debates/transcripts/second-presidential-debate.html**

42. **Thomas L. Friedman, "Iran and the Obama Doctrine", The New York Times, 5 April, 2015; https://www.nytimes.com/2015/04/06/opinion/thomas-friedman-the-obama-doctrine-and-iran-interview.html**
43. **Victor Cha, "Powerplay: The Origins of the U.S Alliance System in East Asia," International Security, 2001, vol 34, no 3, none.**
44. **Wojciech Michnik, The United States' Foreign Policy under Barack Obama's administration: An Early Assessment.**